

سياسة الصندوق بشأن حوكمة البيانات

الوثيقة: EB 2022/137/R.8

بند جدول الأعمال: 4(ب)(4)

التاريخ: 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجع مفيدة: استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (EB 2019/128/R.5)،
والفعالية الإنمائية في عقد العمل: تحديث إطار الفعالية الإنمائية في الصندوق (EB 2021/134/R.24)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض سياسة الصندوق بشأن حوكمة البيانات والموافقة عليها لتوجيه
الطرق التي يستخدم بها الصندوق البيانات ويعالجها وينشرها، بما في ذلك البيانات التشغيلية والإدارية.

الأسئلة التقنية:

Sara Savastano

مديرة

شعبة البحوث وتقييم الأثر

البريد الإلكتروني: s.savastano@ifad.org

Jyotsna Puri

نائبة الرئيس المساعدة

دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة

البريد الإلكتروني: j.puri@ifad.org

جدول المحتويات

ii	موجز تنفيذي
1	أولاً- مقدمة
3	ثانياً- الدروس المستفادة
4	ثالثاً- سياسة الصندوق بشأن حوكمة البيانات
4	ألف- الرؤية
4	باء- الأهداف
4	جيم- المبادئ التوجيهية
5	دال- المبدأ التوجيهي 1 - السلامة والجودة
5	هـ- المبدأ التوجيهي 2 - المساءلة والشفافية
5	واو- المبدأ التوجيهي 3 - التناسبية
6	رابعاً- تنفيذ السياسة
6	ألف- نهج التنفيذ
6	باء- الإبلاغ والرصد والتقييم
7	خامساً- المخاطر وتدابير التخفيف منها
7	سادساً- خاتمة

الملاحق

	الملحق الأول- التعاريف
	الملحق الثاني- قائمة مجموعات البيانات التشغيلية والإدارية ومنصات البيانات في الصندوق
	الملحق الثالث- الروابط بسياسات واستراتيجيات الصندوق الأخرى
	الملحق الرابع- استراتيجيات تخفيف الأثر لمعالجة المخاطر المرتبطة بالسياسات
	الملحق الخامس- المعايير الدولية
	الملحق السادس- المعايير المرجعية لسياسات وممارسات حوكمة البيانات في إطار وضع سياسة حوكمة البيانات في الصندوق

موجز تنفيذي

- 1- إدراكا لأهمية البيانات بالنسبة للصندوق باعتبارها أحد الأصول الأساسية لدعم عملية اتخاذ القرار، وتماشيا مع استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لاستخدام البيانات من قبل الجميع، وفي كل مكان مع البصيرة والأثر والنزاهة، التزم الصندوق بوضع سياسة لحوكمة البيانات في إطار خطة عمل استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (2020-2030).
- 2- وستنظم السياسة الطرق التي يستخدم بها الصندوق البيانات ويعالجها وينشرها، بما في ذلك البيانات التشغيلية والإدارية.
- 3- والمبادئ التي توجه السياسة هي كما يلي: ينبغي أن تتمحور حول الإنسان لتوليد فوائد للسكان الريفيين من خلال استخدام البيانات، وألا تتسبب في أي ضرر؛ وينبغي أن تخضع جميع البيانات لتقييم منظم للجودة والنزاهة؛ وينبغي أن تكون البيانات قابلة للعثور عليها، وللحصول عليها، وللتشغيل البيئي، وإعادة الاستخدام، وأن تضمن المساءلة والشفافية؛ وينبغي أن تكون إدارة البيانات متناسبة وتؤدي إلى الحد الأدنى من الأعباء؛ وينبغي أن يعزز الصندوق ثقافة اتخاذ القرار القائمة على البيانات.
- 4- وتصف هذه الوثيقة هيكل حوكمة البيانات على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية من أجل التنظيم والاستخدام الأمثل للبيانات في الصندوق. كما تغطي الوثيقة المخاطر وتدابير التخفيف المتعلقة بالسياسة وتقدم توجيهات رفيعة المستوى بشأن تنفيذ السياسة ورصدها وتقييمها.

سياسة الصندوق بشأن حوكمة البيانات

أولاً- مقدمة

- 1- هناك حاجة إلى بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب ودقيقة لدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، لرصد المجالات التي أحرز فيها تقدم والمجالات التي يتأخر فيها تحقيق الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 وصدمة الأسعار العالمية الأخيرة إلى حاجة غير مسبوقة إلى البيانات في الوقت المناسب لتمكين اتخاذ القرار وإرشاد السياسات والتخطيط لإدارة المخاطر والأزمات. وتؤدي البيانات أيضا دورا أساسيا في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الطويلة الأجل، ومعالجة المسائل الملحة لتغير المناخ، والنظم الغذائية المعطلة، والهشاشة والنزاع.
- 2- ويجري التأكيد على أهمية البيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لاستخدام البيانات من قبل الجميع، وفي كل مكان مع البصيرة والأثر والنزاهة (2020-2022)، والتي تهدف إلى إطلاق الإمكانيات الكاملة للبيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم وجود العديد من الشروط الأساسية مثل الحوكمة السليمة للبيانات لتمكين الممارسات الجيدة واستخدام البيانات كأصل استراتيجي طوال دورة حياتها بدءا من جمع البيانات وحتى نشرها. ويسعى الصندوق إلى موازنة سياسته بشأن حوكمة البيانات مع استراتيجية البيانات للأمين العام من خلال إنشاء ثقافة تنظيمية قائمة على البيانات مع الاستفادة من النظام الإيكولوجي للبيانات في الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة هدفي التنمية المستدامة 1 و2.
- 3- ويعتمد الصندوق على البيانات - بما في ذلك البيانات، والمؤشرات والبيانات التشغيلية والإدارية والمالية على مستوى المشروعات - لأغراض الشفافية، والمساءلة أمام الجهات المانحة، وتصميم المشروعات، ودعم تنفيذ البرامج القطرية، ورصد النتائج والإبلاغ عنها. ويمكن تصنيف نظم إدارة البيانات التي يحتفظ بها الصندوق على أنها إما إدارية أو تشغيلية بطبيعتها. وتغطي نظم البيانات الإدارية البيانات المؤسسية المالية والمحاسبية (العقود، ودفتر الأستاذ العام، والالتزامات، والإبلاغ المالي)؛ والبيانات المصرفية وبيانات الخزانة؛ وإدارة الموارد البشرية (إدارة القوى العاملة، والتوظيف، وإدارة الأداء)، وكشف الرواتب، والرواتب والاستحقاقات، والسجلات الطبية والبيانات الصحية. وتشمل البيانات التشغيلية إدارة القروض والمنح السيادية للصندوق، بما في ذلك اتفاقيات القروض والمنح، واتفاقيات التمويل، وتتبع تمويل المشروعات وإدارتها، وتقارير التنفيذ والإشراف والإنجاز، والنتائج المبلغة إلى الهيئات الرئاسية والدول الأعضاء، ونتائج تقييمات أثر المشروعات؛ والبيانات المتعلقة بالاستثمارات والأنشطة المنفذة في إطار العمليات غير السيادية والصناديق التكميلية والمرافق والمبادرات والمنح والأنشطة غير الإقراضية.
- 4- وتُدار النظم المؤسسية التي تستضيف معظم البيانات التشغيلية مركزيا بطريقة آمنة وعادة ما تكون متكاملة جيدا ويسهل تحديد موقعها، مع إمكانية الحصول على البيانات من خلال واجهات ولوحات متابعة مصممة جيدا لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين ومعظم المستخدمين الخارجيين. ومع ذلك، تبقى مجموعات بيانات أخرى، مثل نتائج تقييم الأثر، وأنشطة الصناديق التكميلية، والمبادرات، وبيانات المرافق (على سبيل المثال، مرفق مساعدة الشعوب الأصلية وبيانات التقييم لمرفق تحفيز فقراء الريف) التي لا تُدار مركزيا في الوقت الحالي داخل النظم المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بالتكاليف والموارد في بيانات تدفق الأموال التكميلية مجزأة. ويُحتفظ ببعض من هذه المعلومات في صوامع داخل الصندوق حيث يكون من الصعب على موظفي الصندوق خارج المجموعة المحددة من مالكي البيانات الحصول عليها بسهولة. وتتوافر البيانات الإدارية عن العمليات الداخلية للصندوق، مثل الخدمات الإدارية المقدمة والموردين المرتبطين بها، ولكن مع الحد الأدنى من قابليتها للاستخدام في غياب التدوين وإمكانية المقارنة.

5- وعلى الصعيد الخارجي، يوفر الصندوق معلومات عن العمليات الجارية والسابقة حسب المنطقة والبلد،¹ وعن ذخيرة القروض والمنح والأداء التشغيلي الجاري من خلال لوحة متابعة خارجية مخصصة،² وعن الصفحات الإلكترونية الخاصة بالمشروعات والمنح.³ وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن الصندوق ليس لديه في الوقت الحالي بوابة بيانات خاصة به، فإنه ينشر معلومات كثيرة عن المشروعات إلكترونياً من خلال لوحات المتابعة والتقارير الإشرافية الموجهة نحو الخارج، وعلى موقع المبادرة الدولية لشفافية المعونة. وهذه نتيجة لمبادرة الشفافية التي أطلقها الصندوق، والتي كانت في صميم التغييرات في مشاركة الصندوق للبيانات مع المبادرة الدولية لشفافية المعونة في عام 2017، عملاً باهتمام الدول الأعضاء بمزيد من الشفافية في الصندوق.⁴ ومع الطموح الكبير نحو الشفافية في عالم متغير، واسترشاداً بنهج وتكنولوجيات جديدة ناشئة بشأن البيانات، يسعى الصندوق للبناء على مبادراته السابقة بشأن الشفافية من خلال المزيد من الاستثمارات والجهود المتعلقة بحوكمة البيانات.

6- وفي ديسمبر/كانون الأول 2019، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على أول استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (2020-2030).⁵ وأعقب ذلك وضع خطة عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، حيث التزمت الإدارة بوضع سياسة لحوكمة البيانات، إدراكاً منها لأهمية البيانات في أنشطة الصندوق وأشكال المشاركة المختلفة، بما في ذلك بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وكذلك من حيث المساءلة والشفافية الخارجيتين. وسيوفر اعتماد سياسة حوكمة البيانات الإطار اللازم لترسيخ جميع المبادرات المتعلقة بالبيانات في الصندوق.

7- وتشمل فوائد سياسة حوكمة البيانات ما يلي: (1) الاستخدام الفعال وفي الوقت المناسب للبيانات العالية الجودة لاتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات والقائمة على الأدلة لدعم تصميم العمليات وتنفيذها بما يحقق أثراً قابلاً للقياس؛ (2) ضمان إمكانية التشغيل البيئي لمجموعات البيانات والاتساق بينها وإمكانية الحصول على البيانات؛ (3) تعزيز توحيد وتنسيق محتوى البيانات وتحسين الوثائق والبيانات الوصفية الموجودة؛ (4) الحد من تعرض الصندوق للمخاطر، بالنظر إلى الاستخدام المتزايد لمصادر البيانات العامة وغيرها من مصادر البيانات الخارجية على النحو المبين في سياسة إدارة المخاطر المؤسسية⁶ التي تغطي المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمالية وتنفيذ البرامج والمخاطر القانونية الشاملة والمتعلقة بالسمعة؛ (5) زيادة قيمة البيانات كأصل استراتيجي لتعزيز أثر الصندوق.

8- وستنظم سياسة حوكمة البيانات الواردة في هذه الوثيقة الطرق التي يولد بها الصندوق البيانات ويستخدمها ويعالجها وينشرها. وتقدم السياسة أيضاً مبادئ توجيهية بشأن التعامل مع البيانات. وتتنطبق السياسة على القوى العاملة في الصندوق، التي ستتولى إدارة البيانات ومعالجتها وفقاً لهذه المبادئ. وتغطي السياسة معالجة البيانات من البداية إلى النهاية، والتي تشير إلى جميع البيانات المدخلة في نظم الصندوق والتي يعالجها موظفو الصندوق، بما في ذلك البيانات التشغيلية والإدارية. وستعتمد مسؤولية ومساءلة موظفي الصندوق عن هذه البيانات على درجة سيطرتهم على البيانات المعنية (على سبيل المثال، ما إذا كانت من إنتاج الصندوق أو من مصادر خارجية). وعموماً، ستُنسب مستويات مختلفة للمسؤولية والمساءلة فيما يتعلق بالبيانات من جانب الصندوق وموظفي الصندوق وفقاً لحساسية البيانات المعنية ودرجة الرقابة التي يمكن أن يمارسها الصندوق.

9- وتشير "البيانات" الواردة في السياسة إلى المعلومات والحقائق والإحصاءات والأرقام التي يجمعها الصندوق أو يحصل عليها كجزء من الأنشطة التشغيلية والإدارية، من أجل المعالجة والتحليل اللاحقين من جانب

¹ <https://www.ifad.org/fr/web/operations/regions>

² <https://www.ifad.org/fr/web/operations/operations-dashboard>

³ على سبيل المثال، <https://www.ifad.org/ar/web/operations/-/projet/2000002247>

⁴ لمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة EB 2017/122/R.29 زيادة الشفافية لمساءلة أعظم - خطة عمل.

⁵ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

⁶ سياسة إدارة المخاطر المؤسسية.

الصندوق أو الأطراف الأخرى المخولة نيابة عن الصندوق. ويشمل المصطلح هنا أيضا الوثائق والتقارير والملفات الصوتية والصور ومقاطع الفيديو، والتي يمكن أن تكون مصادر للمعلومات والحقائق والإحصاءات والأرقام. وينبغي التعامل مع البيانات الشخصية الحساسة، بما في ذلك المعلومات التي تتيح التعرف على الأشخاص، رغم إدراجها في نطاق هذه السياسة، وفقا لنشرة رئيس الصندوق PB/2021/15 الصادرة داخليا بعنوان المبادئ التوجيهية المحدثة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية في الصندوق. وعموما، تغطي سياسات الصندوق الأخرى قضايا حماية البيانات وخصوصية البيانات وهي مدمجة بالكامل في نص هذه السياسة وتنعكس فيه.⁷

- 10- والجمهور المستهدف للسياسة هو القوى العاملة في الصندوق. وعلى الصعيد الداخلي، ستوجه السياسة موظفي الصندوق بشأن كيفية إدارة البيانات طوال دورة حياتها، من جمعها إلى استخدامها ونشرها، لضمان جودة البيانات وموثوقيتها وإمكانية الحصول عليها وإمكانية العثور عليها وإمكانية التشغيل البيئي. كما ستقدم السياسة التوجيه بشأن كيفية مشاركة الصندوق مع الأطراف الخارجية بشأن المسائل المتعلقة بالبيانات.
- 11- وتتناول السياسة المخاطر المرتبطة بإدارة البيانات ومعالجتها والتي يمكن أن تؤثر سلبا على سمعة الصندوق ومصداقيته (انظر الملحق الرابع).

ثانيا- الدروس المستفادة

- 12- أُجري استعراض لأفضل الممارسات الدولية بشأن حوكمة البيانات أثناء وضع هذه السياسة. وشمل ذلك مقابلات مع مسؤولي البيانات في 15 منظمة من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، فضلا عن استعراض مكتبي للسياسات والوثائق الرئيسية (انظر الملحق السادس). والدروس والنتائج الرئيسية هي كما يلي: (1) تركز معظم الوكالات الدولية على العدالة والشفافية والمساءلة والمعايير الدولية (انظر الملحق الخامس) حيث يتعلق الأمر بالمعايير الإحصائية وتصنيفات البيانات الوصفية المنسقة، بما في ذلك جودة البيانات والحصول على البيانات وإمكانية التشغيل البيئي - وهذه هي عناصر مهمة في أي سياسة لحوكمة البيانات؛ (2) من المهم فصل حوكمة البيانات الشخصية ومسائل الخصوصية عن حوكمة البيانات غير الشخصية، لأن هذه الأنواع المختلفة من البيانات تعرض المنظمة لأنواع مختلفة من المخاطر وتتطلب نهجا وأدوات متميزة؛ (3) الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الناجح لمثل هذه السياسة تشمل إنشاء ثقافة بيانات داخل المنظمة، والاستثمار في البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء قدرات الموارد البشرية على استخدام البيانات وحوكمة البيانات من أجل الأثر.

- 13- وأجري أيضا تحليل للمشاكل الداخلية لإرشاد عملية وضع سياسة حوكمة البيانات. وحدد ذلك الشواغل الرئيسية لمستخدمي البيانات في الصندوق وهي جودة البيانات، وتحديد مكان البيانات، وإمكانية التشغيل البيئي للبيانات، ومعايير البيانات والتنسيق غير الواضحة، وممارسات إدارة البيانات الموجهة نحو الصوامع، وعدم وضوح المساءلة الخاصة بالبيانات. وحدد استعراض منفصل لنظم إدارة البيانات في الصندوق الحاجة إلى تعزيز الروابط بين البيانات التشغيلية والإدارية والحاجة إلى الاستقرار الهيكلي لتحقيق إمكانية التشغيل البيئي للبيانات. وهذه جوانب بالغة الأهمية لإدراجها في سياسة حوكمة البيانات لتحديث نظم بيانات الصندوق واستخدام البيانات.

⁷ تتكامل السياسة مع إطار حماية البيانات الشخصية الحالي للصندوق وتلتزم به بموجب المبادئ التوجيهية المحدثة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية PB/2021/15.

ثالثاً- سياسة الصندوق بشأن حوكمة البيانات

ألف- الرؤية

14- تتمثل رؤية السياسة في أن يصبح الصندوق منظمة تعتمد على البيانات وتستخدم البيانات في تصميم عملياتها وأنشطتها الإدارية وتنفيذها والإبلاغ عنها، من أجل توسيع النطاق وقياس الأثر مع تعزيز مبادئ البيانات المفتوحة وتقليل المخاطر وضمان حماية البيانات بحيث يمكن استخدام البيانات وإعادة استخدامها بطريقة آمنة، مما يزيد من قيمتها وفائدتها بالإضافة إلى إمكانية التكرار والمساءلة عموماً.

باء- الأهداف

15- تُعد البيانات محورية لعمل الصندوق وتدعم عملية اتخاذ القرار. وعلى هذا النحو، هي أحد الأصول الأساسية. وتؤكد السياسة على قيمة جميع البيانات التشغيلية والإدارية التي يولدها ويعالجها الصندوق وإتاحة الحصول عليها بطريقة آمنة وفعالة مع الالتزام بالحماية والضوابط اللازمة، بما يتماشى مع مبدأ عدم إلحاق الضرر بأي شخص معني بالبيانات.⁸ وبالتالي فإن أهداف السياسة هي:

- (1) الاستفادة بشكل أفضل من البيانات لصنع القرار في العمليات والوظائف الإدارية لتحقيق أثر على أهداف التنمية المستدامة، وأساساً على هدفي التنمية المستدامة 1 و2؛
- (2) تحسين جودة ودقة البيانات التي ينتجها ويستخدمها الصندوق؛
- (3) توجيه إدارة الصندوق للبيانات طوال دورة حياتها بطريقة عادلة وشفافة؛
- (4) إتاحة الحصول على البيانات باعتبارها منفعة عامة، في أشكال قياسية وقابلة للتشغيل البيني لتسهيل تبادل البيانات والبيانات الوصفية ومشاركتها، بما يضمن سهولة العثور على البيانات والحصول عليها مع الالتزام بسياسات الصندوق الخاصة بالكشف عن الوثائق؛⁹
- (5) ضمان إمكانية قياس البيانات وإمكانية تكرارها واستخدامها عموماً من أجل منظمة شفافة وخاضعة للمساءلة.

16- وستعزز السياسة جهود الصندوق وتوجيهها في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية ورسالته، بما في ذلك ما يتعلق بالزراعة والمناخ والمنظور الجنساني والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجموعات الضعيفة في عملياته، بحيث تكون شاملة وممثلة للجميع.

17- وتشجع السياسة الصندوق على تسخير التطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا لتحسين جودة البيانات وإمكانية التشغيل البيني وإمكانية العثور عليها والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمليات والموارد البشرية، وتيسير بيئة أكثر حداثة وترابطاً لإنتاج البيانات ومعالجتها وفق احتياجات الصندوق مع تحديد الحجم الصحيح في ضوء الموارد المتاحة.

جيم- المبادئ التوجيهية

18- تحدد السياسة عدداً من المبادئ التوجيهية لحوكمة البيانات. وتتماشى هذه المبادئ مع استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لاستخدام البيانات ومع مبادئ حوكمة البيانات التي اعتمدها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات

⁸ الشخص المعني بالبيانات: أي شخص يمكن تحديد هويته بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق معرّف الهوية.

⁹ سياسة الصندوق الخاصة بنشر [الكشف عن] الوثائق.

الدولية الأخرى. وتغطي المبادئ التوجيهية التخفيف من المخاطر ومبادئ الممارسات الجيدة لاستخدام البيانات في المشهد العالمي.¹⁰ وسيسعى الصندوق في كل عملياته المتعلقة بالبيانات إلى تحقيق نتائج تتمحور حول رفاه الإنسان والمجتمع، دون الإضرار بأي أفراد أو كيانات. ولا تنطبق المبادئ التوجيهية إلا على الصندوق وعلى جميع البيانات التي يديرها ويعالجها، بمجرد إدخالها في نظم بياناته ومستودعاته.

دال- المبدأ التوجيهي 1 - السلامة والجودة

19- سيجري تقييم جميع بيانات الصندوق بانتظام من حيث الجودة وفقاً لأبعاد الأهمية والدقة والمصادقية وحسن التوقيت وإمكانية الحصول وإمكانية التفسير والاتساق. وتعتمد جودة بيانات الصندوق على جودة البيانات التي يتلقاها من البلدان والشركاء الآخرين، وجودة البيانات التي أنشئت داخل المنظمة، وجودة العمليات الداخلية لجمع البيانات والبيانات الوصفية والتحقق منها وتخزينها ومعالجتها وتحليلها ونشرها. وسيلزم وضع المعايير وتصنيفات البيانات اللازمة، بما يتماشى مع المعايير الدولية (انظر الملحق الخامس)، فضلاً عن الأدوار والمسؤوليات، لضمان جودة البيانات وسلامة نظم البيانات التي يستخدمها الصندوق.

هـ- المبدأ التوجيهي 2 - المساءلة والشفافية

20- سٌحدد أدوار محددة لإدارة البيانات لضمان المساءلة والشفافية؛ ولتقييم جودة البيانات بانتظام؛ ولتكون مسؤولة عن المشاكل التي قد تنشأ فيما يتعلق بالبيانات؛ وللإبلاغ بدقة عن البيانات التي يمتلكها الصندوق، وكيفية استخدامها، ومكان تخزينها أو مشاركتها؛ ولضمان استخدام البيانات بنزاهة وبصورة قانونية وعادلة وقابلة للتتبع ولأغراض صحيحة. وسيسعى الصندوق جاهداً لجعل بياناته قابلة للعثور عليها، وقابلة للحصول عليها، وقابلة للتشغيل البيئي، وقابلة لإعادة الاستخدام بما يتماشى مع مبادئ البيانات القابلة للعثور عليها، والقابلة للحصول عليها، والقابلة للتشغيل البيئي، والقابلة لإعادة الاستخدام بما يتماشى مع مبادئ البيانات:¹¹

- (1) **قابلة للعثور عليها:** سيجري وصف البيانات جيداً باستخدام بيانات وصفية غنية وستجري فهرسة البيانات الوصفية نفسها وتسجيلها في مصدر قابل للبحث، بما يتماشى مع أفضل الممارسات، لتيسير عملية العثور على البيانات.
- (2) **قابلة للحصول عليها:** يمكن الحصول على البيانات بحيث يمكن للمستخدمين الحصول عليها بالمستوى المناسب من المصادقة والتفويض.
- (3) **قابلة للتشغيل البيئي:** تحتاج البيانات إلى التشغيل البيئي مع التطبيقات أو سير العمل من أجل التحليل والتخزين والمعالجة والحفظ والنشر.
- (4) **قابلة لإعادة الاستخدام:** لتحقيق إعادة استخدام البيانات، سيجري وصف البيانات الوصفية والبيانات جيداً بحيث يمكن تكرارها و/أو دمجها مع بيانات أخرى.

واو- المبدأ التوجيهي 3 - التناسبية

21- إن جمع البيانات وتحليلها أمر مكلف ويتطلب عمالة مكثفة بالنسبة للصندوق والشركاء ومقدمي البيانات. وسيجري جمع مجموعات البيانات أو الحصول عليها ومقارنتها ومعالجتها بأقل الطرق الممكنة عبئاً لتقليل التعب والتكاليف غير الضرورية إلى أدنى حد لكل من الصندوق والشركاء. وتشمل هذه الأساليب استخدام

¹⁰ <https://www.oecd.org/digital/digital-government/good-practice-principles-for-data-ethics-in-the-public-sector.htm>

¹¹ نُشرت هذه المبادئ التوجيهية لإدارة البيانات العلمية والإشراف عليها في مجلة *Scientific Data* في عام 2016.

أساليب إدارة البيانات الفعالة والمتناسبة عبر مختلف الشعب والوحدات لضمان عدم جمع إلا المعلومات الضرورية أو الحصول عليها ومعالجتها، والاستفادة من التكنولوجيا ومصادر البيانات البديلة مثل البيانات الإدارية أو بيانات نظام المعلومات الجغرافية أو البيانات الضخمة. وسيجري تطبيق التناسبية لتقليل مقدار مساحة التخزين والخدمات اللازمة إلى أدنى حد وذلك لتأمين البيانات. وبالمثل، يلزم قياس الإبلاغ عن التحليلات والإحصاءات لضمان أن يركز على الجوانب ذات الصلة وأنه موجز قدر الإمكان.

رابعاً- تنفيذ السياسة

ألف- نهج التنفيذ

22- سيؤدي تنفيذ السياسة إلى تهيئة الظروف لتكون البيانات أكثر قابلية للتشغيل البيئي والعتور عليها. وستوجه السياسة عمليات الصندوق لتعزيز جودة ودقة البيانات التي يتعامل معها الصندوق ولإتاحة المزيد من البيانات على الإنترنت ومن خلال قنوات أخرى، وذلك لزيادة استخدام بيانات الصندوق وإبرازها.

23- وسيتم وضع عدد من المبادئ التوجيهية أو تحديثها للمساعدة في دفع تنفيذ السياسة. وسيطلب التنفيذ أيضاً استثمارات في قدرات النظم، بما في ذلك تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز مهارات الموارد البشرية، والتعيين لأداء أدوار جديدة على المدى الطويل، ووضع أطر مختلفة، بما يتماشى مع معايير البيانات الدولية. وحُدثت تكاليف كل هذه الاستثمارات كجزء من وضع هذه السياسة. وستُدْرَج هذه المبادئ التوجيهية، حيثما أمكن، في المبادئ التوجيهية التشغيلية الموجودة، والتي قد تحتاج إلى التنقيح من وقت لآخر. وسيُلزَم تزويد إدارة مواهب الموارد البشرية والأنشطة ذات الصلة بالموارد وتعديلها لضمان ملاءمة الصندوق للغرض من وجهة نظر الموارد البشرية من أجل التنفيذ الفعال للسياسة.

24- وستُعد الإدارة خطة عمل لتنفيذ السياسة وستدعم المعرفة العملية المنحى وتنمية القدرات لضمان اعتمادها على جميع مستويات الصندوق. وستحدد خطة العمل الأنشطة التي ستضطلع بها مختلف الشعب والوحدات، وسيجري تنفيذها على مراحل ومواءمتها مع كل فترة تجديد موارد. وستكون الخطة متسقة مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025¹² وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وستكون عملية وتكيفية بما فيه الكفاية لضمان الكفاءة والأثر التشغيليين والتنظيميين. وستحدد خطة العمل الموارد اللازمة والجدول الزمنية لمختلف مجالات المهام الرئيسية.

باء- الإبلاغ والرصد والتقييم

25- إن حوكمة البيانات عملية مستمرة ومتكررة. وسترصد الإدارة التقدم المحرز في تنفيذ السياسة، وستبلغ المجلس التنفيذي وفقاً لذلك. ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية، سيجري الصندوق أيضاً استعراض منتصف المدة للسياسة بعد خمس سنوات من التنفيذ.

26- وستدخل السياسة حيز النفاذ في الفصل الرابع من عام 2023، من أجل ضمان اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديث الوثائق الداخلية الرئيسية. وسيجري إبلاغ السياسة وشرحها لكل من موظفي الصندوق وأصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين. وستُنظَم مبادرات تدريبية لتيسير تفعيل السياسة.¹³

¹² الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025.

¹³ ستكون هناك حاجة إلى مستويات مختلفة من التدريب حسب الأدوار المختلفة التي يؤديها موظفو الصندوق والاستشاريون في إدارة البيانات عند القيام بوظائفهم ومهامهم.

خامسا- المخاطر وتدابير التخفيف منها

27- جرى تقسيم المخاطر المتعلقة بهذه السياسة ووصفها وفقا لتصنيف المخاطر في الصندوق أدناه (انظر الملحق الرابع لاستراتيجيات التخفيف الرئيسية المقررة للتصدي لهذه المخاطر).

- (1) **المخاطر الاستراتيجية** للبيانات تشير إلى تعرض الصندوق للضرر الناجم عن القيود المفروضة على القدرة على الحصول على أصول البيانات الشاملة وتخزينها وتحويلها ونشرها واستخدامها.
- (2) **المخاطر المالية** للبيانات تتعلق بتعرض الصندوق للضرر الناجم عن عدم القدرة على إنتاج بيانات جيدة لإدارة الموارد المالية بكفاءة واقتصاد والوفاء بالالتزامات المالية.
- (3) **المخاطر التشغيلية** للبيانات تشير إلى مخاطر عدم موثوقية بيانات الصندوق في العمليات والضوابط الداخلية، أو عدم كفاية تنفيذها أو نشرها على نحو غير سليم، مما يؤدي إلى تعطيل الأعمال و/أو خسارة مالية محتملة و/أو الإضرار بالسمعة.
- (4) **مخاطر تنفيذ البرامج** الخاصة بالبيانات هي مخاطر أن تكون بيانات المشروعات/البرامج، بما في ذلك أدوات الدعم، غير كافية أو غير ملائمة للسماح بإجراء تقييم شامل عند التصميم و/أو التنفيذ، مما يقوض النتائج المتوقعة في المشروعات أو البرامج أو الاستراتيجيات التي يدعمها الصندوق.

سادسا- خاتمة

28- ستوجه هذه السياسة تعامل الصندوق مع البيانات، بما في ذلك البيانات التشغيلية والإدارية، من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية والأثر على أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدي التنمية المستدامة 1 و2. وباعتماد هذه السياسة، سيعمل الصندوق على التحسين الأمثل لقيمة جميع البيانات التي يتعامل معها، مما من شأنه تحديث نهج المؤسسة إزاء إدارة البيانات وتقليل المخاطر إلى أدنى حد.

التعاريف

البيانات الضخمة: مجموعات بيانات تولدها معاملات الأعمال، ووسائل التواصل الاجتماعي، وسجلات الهواتف، وأجهزة الاتصال، وتجريف الويب، وأجهزة الاستشعار التي تكون كبيرة جدا أو معقدة بحيث لا يمكن التعامل معها عن طريق برمجيات تطبيقات معالجة البيانات التقليدية.

الحصول على البيانات: الوسائل والشروط التي يمكن بموجبها الاطلاع على البيانات أو استخدامها. ويشير الحصول أيضا إلى المصطلحات ومسائل حقوق النشر وقيود السرية المتعلقة بكيفية استخدام البيانات. (مسرود مصطلحات بوابة بيانات الأمم المتحدة UNdata)

تحليل البيانات: عملية تحويل البيانات الأولية إلى معلومات قابلة للاستخدام، وتُقدم غالبا في شكل مقال تحليلي منشور، من أجل إضافة قيمة إلى النواتج الإحصائية. (مسرود مصطلحات بوابة بيانات الأمم المتحدة UNdata)

نشر البيانات: توزيع البيانات أو نقلها إلى المستخدمين النهائيين، في هذا السياق في أشكال مفتوحة مشتركة عبر الموقع الشبكي للصندوق باستخدام بروتوكولات الإنترنت.

حوكمة البيانات هي مجموعة القواعد والسياسات والإجراءات لإدارة البيانات طوال دورة حياتها، من الجمع إلى النشر ولضمان جودة البيانات وموثوقيتها وأمنها.

قابلية التشغيل البيني للبيانات: هي ميزة في مجموعة من البيانات تسمح بربط البيانات أو دمجها مع بيانات أخرى متوافقة وتيسر مشاركة البيانات أو تبادلها وكذلك معالجتها عبر نظم بيانات متعددة.

مالك البيانات: الدور المعني بإدارة المخاطر ومنح الحصول المناسب إلى مجموعة البيانات، وهو مسؤول في النهاية عن جودة تلك البيانات.

معالجة البيانات: العملية التي تُجرى على البيانات من أجل استخلاص معلومات جديدة وفقا لمجموعة معينة من القواعد. (مسرود مصطلحات بوابة بيانات الأمم المتحدة UNdata)

جودة البيانات: درجة اكتمال البيانات وصحتها (دقتها) وحسن توقيتها وتوافرها. (مسرود مصطلحات بوابة بيانات الأمم المتحدة UNdata)

عالم البيانات: خبير تحليلي يتمتع بمهارات تقنية لاستخدام البيانات لتحديد المشاكل المعقدة وحلها بالإضافة إلى تحقيق القيمة المُتلى من البيانات.

المشرف على البيانات: الدور المعني بضمان الملاءمة للغرض والاستخدام الصحيح للبيانات.

الشخص المعني بالبيانات: أي شخص يمكن تحديد هويته، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق معرف هوية.

نقل البيانات: تبادل البيانات بين النظم أو المنظمات باستخدام المعايير الدولية.

مستخدم البيانات: الشخص الذي يتلقى المعلومات الإحصائية ويحولها إلى المعرفة اللازمة لاتخاذ القرار أو البحث. (مسرود مصطلحات بوابة بيانات الأمم المتحدة UNdata)

الثقافة القائمة على البيانات: المبدأ الراسخ في عملية الممارسة الاجتماعية الذي يتطلب من جميع الموظفين ومتخذي القرار التركيز على المعلومات التي تنتقلها البيانات الموجودة، واتخاذ القرارات والتغييرات وفقا لهذه النتائج وليس على أساس الخبرة في مجال معين.

البيانات المالية: حقائق وأرقام عن القروض والمصروفات والمنح والتمويل المشترك والديون وأسعار الفائدة وعمليات السداد وفترات السداد والاقتراض والتصنيفات الائتمانية ومعدلات العائد على الاستثمارات.

إدارة البيانات الوصفية: العملية الشاملة التي تنطبق على إدارة البيانات الوصفية.

البيانات الوصفية: البيانات التي تحدد وتصف البيانات الأخرى. (مسرد مصطلحات بوابة بيانات الأمم المتحدة (UNdata)

البيانات المفتوحة: البيانات المتاحة بالمجان دون قيود من حقوق النشر أو براءات الاختراع أو آليات التحكم الأخرى.

البيانات الشخصية: أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن التعرف عليه بموجبها (الشخص المعني بالبيانات).

قائمة مجموعات البيانات التشغيلية والإدارية ومنصات البيانات في الصندوق

بيانات/المنصة	وظيفة البيانات	فئة استخدام البيانات	بيانات أو منصة
قاعدة بيانات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي	تشغيلية	الإبلاغ والمساءلة	منصة
المصروفات لمشروعات الصندوق (Oracle)؛	تشغيلية	المساءلة	بيانات
الصفحة الشبكية للمؤشرات والاتجاهات المالية	خاصة بالمؤشرات (الاقتصادية الكلية والمالية)	الإبلاغ	منصة
بيانات لوحة متابعة الإدارة المالية/نظام FLEXCUBE	تشغيلية، مالية	الإبلاغ والمساءلة	منصة
بيانات المشروعات الممولة من مرفق تمويل التحويلات	مالية	الإبلاغ	بيانات
بوابة نظام المعلومات الجغرافية (الصندوق Geonode)	تشغيلية	التحليل	منصة
نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	تشغيلية	الإبلاغ والتحليلات	بيانات
أداة التقرير عن حالة المنح	تشغيلية	الإبلاغ	منصة
نظام التتبع (Keep it Tacked)	إدارية وتشغيلية	الرصد	منصة
نظام إدارة السجلات الإلكترونية في الصندوق (HERMES)	إدارية وتشغيلية	الإبلاغ والتحليلات والمساءلة	منصة
بوابة عملاء الصندوق	تشغيلية	الإبلاغ	منصة
صفحات الصندوق القطرية	تشغيلية	التحليل	منصة
لوحة المتابعة الخارجية للصندوق	تشغيلية	التحليل	منصة
صفحة ديون الصندوق	مالية	التحليل	منصة
مجموعة بيانات تقييم الأثر	تشغيلية	الإبلاغ والتحليلات	بيانات
قاعدة بيانات مشروعات مرفق مساعدة الشعوب الأصلية؛ قاعدة بيانات مشروعات الصندوق التي تستهدف الشعوب الأصلية	تشغيلية	الإبلاغ والتحليلات	بيانات
نظام مرفق تتبع عدم الاعتراض - NOTUS	تشغيلية	الإبلاغ والتحليلات	منصة
OmniData (نسخة تجريبية)؛ مستودع البيانات؛ بحيرة البيانات	مالية وتشغيلية وإدارية وجميع مصادر البيانات الداخلية والخارجية في الشكل الأصلي أو المعاد تشكيله	التحليل	منصة
نظام إدارة النتائج التشغيلية	تشغيلية	الإبلاغ والتحليلات	منصة
لوحات المتابعة Oracle Business Intelligence: لوحات متابعة معلومات العمليات المختلفة؛ لوحة متابعة إدارة نائب الرئيس المساعد؛ لوحة متابعة نائب الرئيس المساعد لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ تحليلات الصناديق التكميلية	خاصة بالمشروعات، مالية، تشغيلية	التحليل	منصة
لوحة المتابعة الخارجية - المبادرة الدولية للشفافية في المعونة	تشغيلية	الإبلاغ	منصة
بيانات استقصاءات التقييمات السريعة لمرفق تحفيز فقراء الريف	تشغيلية	الإبلاغ	بيانات
قاعدة بيانات شبكة التمويل والاستثمار لأصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	تشغيلية	الإبلاغ	بيانات
نظام تتبع طلبات السحب	تشغيلية	الإبلاغ والتحليلات	منصة

الروابط بسياسات واستراتيجيات الصندوق الأخرى

1- تسترشد سياسة حوكمة البيانات بسياسات واستراتيجيات الصندوق الواردة أدناه:

أولاً- سياسة إدارة المخاطر المؤسسية

2- تحدد سياسة إدارة المخاطر المؤسسية هيكل إدارة المخاطر في الصندوق وتحدد الحد الأدنى من المتطلبات والتوقعات للإدارة النشطة للمخاطر في عمليات الصندوق والأنشطة المؤسسية. وترسي سياسة إدارة المخاطر المؤسسية نهجا رسميا ومتكاملا وقائما على المبادئ لتحديد وإدارة ورصد المخاطر في الصندوق. وهي مرتبطة بسياسة حوكمة البيانات بالحاجة إلى تحديد أدوار ومسؤوليات الحوكمة، والمبادئ التوجيهية والآليات للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالتعامل مع البيانات، ولا سيما في قسم تصنيف المخاطر التشغيلية الذي يغطي تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني. وستتواءم هذه السياسة مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لإدارة المخاطر المؤسسية، المكون من: (1) مالك المخاطر؛ (2) الإشراف المستقل على المخاطر مثل مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ (3) الوظائف المستقلة مثل مكتب المراجعة والإشراف ومكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويحدد هذا النموذج الإشراف والأدوار والمسؤوليات لتمكين الإدارة الفعالة للمخاطر على نطاق الصندوق، وفقا لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية وإطار الرقابة الداخلية للصندوق.

ثانياً- استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

3- توفر استراتيجية الصندوق بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية إطارا للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الأثر الإنمائي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين. وهي تتواءم مع سياسة حوكمة البيانات بمعنى أن التطورات الجديدة يجب أن تراعي مبدأ قابلية التشغيل البيئي للبيانات. ويمكن للسياسة أن تساهم في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في: (1) تمكين قابلية التشغيل البيئي للبيانات بين الأدوات القائمة على الصوامع وربط القدرات الرقمية المنتشرة على نطاق المنظمة؛ (2) تعزيز إدارة المعرفة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وتشاركها من خلال تشجيع جمع البيانات وتحليلها على نحو أكثر دقة وفي الوقت المناسب؛ (3) تعزيز جودة البيانات والأمن والأخلاقيات في تصميم المشروعات وتنفيذها.

ثالثاً- سياسة التقييم في الصندوق

4- تنص سياسة التقييم في الصندوق على إجراء تقييم موضوعي لنتائج الصندوق يحدد الدروس المستفادة من التجربة، ويرسي الأسس اللازمة لتعزيز التشاور والتعاون، ويضمن أن تساعد التقييمات الصندوق على الخضوع للمساءلة أمام هيئاته الرئاسية والبلدان المستفيدة من البرامج والجهات المانحة والمستفيدين من أجل الفعالية التنظيمية والإنمائية. وهي تتواءم مع سياسة حوكمة البيانات من حيث إنها تعكس تركيز الصندوق المتزايد على تبني ثقافة الإدارة القائمة على الأدلة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية الإنمائية، ولا سيما في إطار السعي إلى تحسين جودة البيانات.

رابعاً- استراتيجية الابتكار في الصندوق

5- تحدد استراتيجية الابتكار في الصندوق ما يلزم لتهيئة بيئة مواتية للابتكار ودعم الموظفين في تحقيق النتائج المتوقعة. وهي تتواءم مع سياسة حوكمة البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب الابتكارية لاستخدام المصادر الجديدة للبيانات من خلال إقامة شراكات مع منظمات أخرى للبحث عن أفضل الممارسات واكتساب الدراية في استخدام مصادر جديدة للبيانات والتحليلات والعمل مع مقدمي بيانات بديلين لتعزيز الابتكار في الصندوق من أجل تحقيق الأثر.

خامسا- استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق

6- **إن استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق (2019-2025)** جزء من نهج المنظمة لزيادة فعاليتها الإنمائية. وتتعلق إدارة المعرفة بكيفية استخدام المعلومات والمعرفة والخبرة الجماعية لتحسين الفعالية التنظيمية. وتغطي الاستراتيجية توليد المعرفة واستخدام المعرفة وبناء البيئة المؤسسية التمكينية للتعليم القائم على الأدلة وتبادل المعرفة. وتتواءم هذه الاستراتيجية مع سياسة حوكمة البيانات من حيث إن كلاهما يشتركان في مبادئ القرارات القائمة على الأدلة وتبادل المعلومات.

سادسا- استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص

7- **تهدف استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024** إلى تعبئة التمويل الخاص والاستثمارات في المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والزراعة الصغيرة النطاق، وتوسيع الأسواق، وزيادة الدخل وفرص العمل للمجموعات المستهدفة في الصندوق. وهي تقيم وتخفف جميع المخاطر الناشئة عن العمل مع القطاع الخاص، بما في ذلك مخاطر السمعة والمخاطر المالية، وتلك المتعلقة بانحراف المهمة والقدرة المؤسسية. وهي تتواءم مع سياسة حوكمة البيانات من حيث إن أي بيانات يجري جمعها من القطاع الخاص ينبغي أن تفي بمعايير جودة البيانات في الصندوق.

سابعا- إطار الرقابة الداخلية

8- **إن إطار الرقابة الداخلية في الصندوق** هو عملية مصممة لتوفير ضمانات مقبولة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المرتبطة بالعمليات والإبلاغ والامتثال. وجرى تصميم إطار الرقابة الداخلية لوضع معايير مؤسسية ومعايير بشأن المساءلة لتشغيل نظام الرقابة الداخلية. ويهدف الإطار إلى دمج العديد من آليات الرقابة في إطار واحد متماسك وشامل. وهو يتواءم مع سياسة حوكمة البيانات من حيث إن آليات الرقابة ستكون جزءا رئيسيا من ضمان جودة البيانات، ولا سيما دليل التقييم الذاتي للرقابة في الصندوق الذي يوفر أدوات ومراجع ذات صلة للمساعدة في تحديد الفجوات في الرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية.

ثامنا- سياسات الصندوق الخاصة بالكشف عن الوثائق

9- **تنص السياسة الخاصة بنشر [الكشف عن] الوثائق (2010)** وسياسة الصندوق الخاصة بكشف وثائق عمليات القطاع الخاص غير السيادية (2022) على أن الصندوق سيواصل العمل بموجب مبادئ الشفافية والمساءلة. وتماشيا مع هذه السياسات والمبادئ، ستعزز سياسة حوكمة البيانات كشف الصندوق عن البيانات للاستخدام العام لزيادة الشفافية والمساءلة. ويمكن أن يقرر الصندوق عدم الكشف عن بيانات معينة إذا اعتبرت حساسة أو سرية أو إذا كان لا ينبغي الكشف عنها بموجب السياسة.

تاسعا- سياسة إدارة السجلات

10- **تصف سياسة إدارة السجلات في الصندوق المتطلبات والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة سجلات** الصندوق التي أنشأتها أو تلقتها القوى العاملة في الصندوق في سياق عمل الصندوق. وهي تنطبق على جميع سجلات ومكاتب الصندوق، بما في ذلك المكاتب القطرية للصندوق ومكاتب التنسيق. وهي مرتبطة بسياسة حوكمة البيانات من حيث إنها سوف تتواءم مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بتخزين البيانات وقيود الحصول عليها والأمن.

عاشرا- سياسة المنح العادية

11- **تحدد سياسة المنح العادية (2021)** ثلاثة مسارات ستتحقق من خلالها الأهداف الاستراتيجية للصندوق، بما في ذلك تحسين بيئة السياسات والاستثمار (بما في ذلك العمل التحليلي على المستوى القطري)، وتحسين توافر المعرفة ذات الصلة والاستفادة منها، وتشجيع الابتكارات لتعزيز الأثر والاستدامة. وسيستلزم هذا الأخير استخدام البحوث والتكنولوجيا الابتكارية المناصرة للفقراء، فضلا عن التركيز على اختبار الابتكارات التي

تستهدف الفقراء وتجربتها وتكييفها. وستتطلب هذه الجوانب استخدام بيانات جيدة، وستوفر سياسة حوكمة البيانات التوجيه والدعم اللازمين في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يقوم متلقو المنح بجمع البيانات وتحليلها كجزء من أنشطتهم في إطار المنح، وسيكون بإمكانهم اتباع سياسة حوكمة البيانات من أجل الاستفادة من هذه البيانات بفعالية من أجل الفقراء الريفيين.

حادي عشر- المبادئ التوجيهية المحدثة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية

12- تعزز المبادئ التوجيهية لحماية البيانات الشخصية والخصوصية في الصندوق ممارسات ملائمة ومتسقة، من أجل تحقيق التوازن بين: (1) احتياجات الصندوق الخاصة بالأعمال والمؤسسية والتشغيلية والإدارية لمعالجة البيانات الشخصية؛ (2) حقوق الأفراد في الاستخدام المناسب لبياناتهم الشخصية، وتحديد الحق في الخصوصية. وتتواءم المبادئ التوجيهية مع مبادئ الأمم المتحدة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية وتستند إلى سياسات ومبادئ توجيهية مماثلة للمؤسسات النظيرة. وعلاوة على ذلك، تتسق المبادئ التوجيهية مع قواعد الصندوق وسياساته وإجراءاته الحالية، بما في ذلك سياسة الصندوق الخاصة بنشر الوثائق، وسياسة إدارة السجلات، ومدونة قواعد السلوك. وتسلط المبادئ التوجيهية الضوء على المبادئ الأساسية الثمانية لحماية البيانات الشخصية في الصندوق: (1) المعالجة المشروعة والعادلة والشفافة؛ (2) تقييد الغرض؛ (3) تقليل البيانات إلى الحد الأدنى؛ (4) دقة البيانات؛ (5) قيود التخزين؛ (6) الأمن؛ (7) نقل البيانات الشخصية؛ (8) المساءلة والاستعراض. وترتبط المبادئ التوجيهية بالسياسة من حيث إنه على الرغم من أن الحماية والخصوصية تشكلان جزءاً مهماً من حوكمة البيانات، فإن السياسة لا تغطي مسائل حماية البيانات وخصوصية البيانات على وجه التحديد.

استراتيجيات التخفيف لمعالجة المخاطر المرتبطة بالسياسات

المخاطر	تخفيف الأثر
الاستراتيجية: عدم الموازنة مع الأهداف والسياسات الاستراتيجية الحالية للصندوق؛ وعدم الاستخدام العام لجميع البيانات كأصل	تحديد الروابط بسياسات واستراتيجيات الصندوق الأخرى لضمان الموازنة وتجنب التناقض أو عدم الاتساق. تمكين قابلية التشغيل البيئي للبيانات لضمان استخدام جميع أصول البيانات لإرشاد التوجه الاستراتيجي للصندوق.
المالية – التنفيذ: ميزانية غير كافية	تحديد احتياجات واضحة للميزانية في خطة العمل. وأجراء تقدير أولي للتكاليف كجزء من وضع السياسات وسيجري تحديثه بانتظام لتقييم احتياجات الميزانية.
التشغيلية – التنفيذ: عدم وجود معايير لرقابة البيانات فيما يتعلق بكيفية استخدام البيانات ومكانها، وإدارة الحصول على البيانات المناسبة للأدوار المختلفة	وضع معايير ومبادئ توجيهية لرقابة البيانات بشأن الحصول على البيانات وفقا لدليل التقييم الذاتي للرقابة في الصندوق.
التشغيلية – التنفيذ والتكنولوجيا: نقص موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تحديد مع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاحتياجات من التكنولوجيا لكل مجال من مجالات العمل والاتفاق على أن الموارد ستكون متاحة لكل مرحلة من مراحل خطة العمل.
تنفيذ البرامج - التنفيذ: المشروعات غير المنفذة بالكامل	وضع أهداف واقعية في خطة العمل بشأن مجالات جودة البيانات والتحقق من صحتها؛ ومعايير البيانات والبيانات الوصفية والتصنيف؛ والحصول على البيانات وإمكانية التشغيل البيئي والمشاركة والتحويل؛ ونشر البيانات؛ الثقافة القائمة على البيانات؛ والمهارات التقنية ذات الصلة والقدرة على الاستخدام الفعال للبيانات والحوكمة وتوافق الإدارة العليا عليها.
تنفيذ البرامج - التنفيذ: عدم وجود تأييد من القوى العاملة في الصندوق	ضمان دعم الإدارة العليا وتوصيل السياسة. توعية الموظفين بأهمية حوكمة البيانات. وتنمية قدرات الموظفين في استخدام البيانات وحوكمتها.
السمعة: الافتقار إلى بيانات جيدة (بسبب الازدواجية، وعدم وجود بيانات وصفية واضحة، وما إلى ذلك)	تنفيذ إطار عمل الجودة بالكامل، وضمان تدريب مديري البيانات وجود البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
السمعة: إساءة استخدام البيانات الإدارية أو المالية أو التشغيلية	وضع مبادئ توجيهية وآليات مرتبطة بتناول مع البيانات غير الشخصية. ومراعاة حجم ونوع البيانات غير الشخصية التي يجري التعامل معها وفقا لذلك.
السمعة: الافتقار المتصور للشفافية بسبب عدم توافر بيانات الصندوق	وضع إجراءات لضمان إتاحة جميع بيانات الصندوق القابلة للنشر وإمكانية العثور عليها بسهولة على شبكة الإنترنت في الوقت المناسب.
السمعة: عدم إبراز بيانات الصندوق	وضع إجراءات لضمان إتاحة جميع بيانات الصندوق القابلة للنشر وإمكانية العثور عليها بسهولة على شبكة الإنترنت في الوقت المناسب.

المعايير الدولية

- (1) [قائمة الأمم المتحدة العالمية للتصنيفات الإحصائية](#)
- (2) [منصة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية](#)
- (3) [المبادئ التوجيهية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن نمذجة البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية](#)
- (4) [معايير الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية للدراسات الاستقصائية الإحصائية](#)
- (5) [دليل الأمم المتحدة لأطر ضمان الجودة من أجل الإحصاءات الرسمية](#)
- (6) [مبادرة توثيق البيانات](#)
- (7) [تعريف البيانات الوصفية الأساسية لدبلن](#)
- (8) [هيكل مشترك للإنتاج الإحصائي](#)
- (9) [النموذج العام لعمليات الأعمال الإحصائية](#)
- (10) [النموذج العام للمعلومات الإحصائية](#)

المعايير المرجعية لسياسات وممارسات حوكمة البيانات في إطار وضع سياسة حوكمة البيانات في الصندوق

1- توضح القائمة أدناه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية التي جرى إدراجها في عملية وضع المعايير المرجعية. ومن المهم الإشارة إلى أن حوكمة البيانات يجري تنفيذها بعدة طرق مختلفة مع أو بدون سياسة أو استراتيجية فعلية حيث إن العديد من المنظمات لم تتصد لهذه التحديات إلا مؤخرًا. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت المنظمات إلى مستويات متفاوتة من النضج فيما يتعلق بحوكمة البيانات.

أولاً- مشهد حوكمة البيانات في الصندوق

- الصندوق - نشرة الرئيس بشأن المبادئ التوجيهية لحماية البيانات الشخصية والخصوصية
- استراتيجية الصندوق بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
- سياسة الصندوق الخاصة بنشر الوثائق
- سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق

ثانياً-المبادرات الخارجية لحوكمة البيانات في الأمم المتحدة

- استراتيجية الأمين العام بشأن البيانات للفترة 2020-2022
- مبادئ الأمم المتحدة بشأن حماية البيانات الشخصية والخصوصية
- خارطة طريق الأمين العام للتعاون الرقمي
- مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: خصوصية البيانات والأخلاقيات والحماية: مذكرة توجيهية بشأن البيانات الضخمة من أجل تحقيق خطة عام 2030

ثالثاً- الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة: السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحوكمة البيانات

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن تحويل البيانات 2020-2025
- سياسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بشأن حماية البيانات الشخصية
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
- دليل برنامج الأغذية العالمي لحماية البيانات الشخصية والخصوصية
- سياسة البيانات الموحدة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- مبادئ منظمة الصحة العالمية بشأن البيانات

رابعاً- السياسات والمبادئ التوجيهية الأخرى المتعلقة بحوكمة البيانات

- لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات العامة
- مقترح حوكمة البيانات وسياسات البيانات لتحسين حوكمة الأنشطة الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة

- استراتيجية صندوق النقد الدولي الشاملة بشأن البيانات والإحصاءات في الصندوق في العصر الرقمي
- مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
- سياسة البنك الإسلامي للتنمية بشأن حوكمة البيانات
- حوكمة الإحصاءات والبيانات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- سياسة خصوصية البيانات الشخصية لمجموعة البنك الدولي؛ وسياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات.

خامسا- السياسات الوطنية لحوكمة البيانات في البلدان المانحة في الصندوق

- الاستراتيجية الفيدرالية بشأن البيانات في الولايات المتحدة
- الاستراتيجية الوطنية بشأن البيانات في المملكة المتحدة

الجدول 1

مقارنة موجزة لسياسات حوكمة البيانات لوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والكيانات الوطنية التي جرى استعراضها أثناء وضع سياسة حوكمة البيانات في الصندوق

العناصر المقترحة التي يتعين اعتمادها / النظر فيها في سياسة حوكمة البيانات في الصندوق	وصف سياسات وممارسات حوكمة البيانات	الرابط الشبكي وملخص	كيانات الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية/الكيانات الوطنية
إدراج الممارسات المعيارية فقط لموظفي الصندوق والخبراء الاستشاريين والمتدربين ومعالجة صوامع البيانات وتعزيز قابلية التشغيل البيئي للبيانات تعزيز مشاركة البيانات وإمكانية العثور عليها	ممارسات ونهج معيارية لموظفي المفوضية وكذلك الشركاء إدارة بيانات لامركزيا وصوامع للمعلومات إمكانية تشغيل بيئي محدود منصات محدودة لمشاركة البيانات	تقييم نهج استخدام البيانات وإدارة المعلومات في المفوضية	1- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
إدراج مبادئ توجيهية في السياسة وضع خطة العمل في وقت لاحق اقتراح إشراك القيادات الرفيعة المستوى وكبار المديرين النظر في الآثار المترتبة على اللامركزية	تشمل مبادئ توجيهية تشمل إجراءات ذات أولوية يشمل هيكل الحوكمة القيادة الرفيعة المستوى والإدارة العليا تحقق التوازن بين الحاجة إلى معايير ونظم وعمليات وأدوات مركزية لإدارة البيانات والاحتياجات الإقليمية/المحلية تراعي ثقافة البيانات وتعزز قدرات الموظفين بوابة بيانات لنشر البيانات: مكتبة البيانات الجزئية التابعة للمفوضية وإنشاء مركز بيانات مشترك جديد مركز التعاون مع البنك الدولي	استراتيجية تحويل البيانات 2025-2020	معلومات تشغيلية عن تقديم الحماية والمساعدة كاستجابة معينة للأوضاع المختلفة
تشجيع إعادة استخدام بيانات الصندوق إدراج مبادئ توجيهية في السياسة	تشير إلى إعادة استخدام البيانات العلمية وقابلية التشغيل البيئي لزيادة قيمة البيانات إلى أقصى حد تشمل مبادئ توجيهية	مبادئ البيانات – منصات مجموعات البيانات	2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

العناصر المقترحة التي يتعين اعتمادها / النظر فيها في سياسة حوكمة البيانات في الصندوق	وصف سياسات وممارسات حوكمة البيانات	الرابط الشبكي وملخص	كيانات الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية/الكيانات الوطنية
	<p>يشمل هيكل الحوكمة القيادة الرفيعة المستوى والإدارة العليا</p> <p>تعيين أدوار جديدة: مسؤول حوكمة البيانات / علماء البيانات الفنيين / المحللون / المشرفون على البيانات</p> <p>دعم ثقافة البيانات وتعزيز قدرات الموظفين</p> <p>هيكل موحد للبيانات أعد بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة: مركز بيانات NextGen</p> <p>بوابة بيانات لنشر البيانات: منصة مجموعات البيانات</p> <p>بيانات للتنمية البشرية مع لوحات معلومات وتقارير مواضيعية</p> <p>بيانات وصفية متماشية مع معايير مبادرة توثيق البيانات</p>	<p>8 مبادئ لحوكمة البيانات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p> <p>مركز البيانات: بيانات التنمية البشرية</p>	
<p>التركيز على البيانات ذات الصلة بمهمة الصندوق</p> <p>النظر في منصب رفيع لتنسيق حوكمة البيانات في الصندوق وكذلك المناصب التقنية لإدارة ومعالجة البيانات (علماء البيانات، والمشرفون، ونظم المعلومات الجغرافية، ومتخصصو التعلم الآلي في مجال الذكاء الاصطناعي، وما إلى ذلك)</p>	<p>تشير فقط إلى "البيانات المتعلقة بالأطفال" - تركيز البيانات على المهمة</p> <p>تعيين الموظفين المعنيين بحوكمة البيانات وتحليلها (رئيس - حوكمة البيانات والاستراتيجية في شعبة البيانات والتحليلات والتخطيط والرصد)</p>	<p>الحوكمة الرشيدة للبيانات المتعلقة بالأطفال</p>	<p>3- منظمة الأمم المتحدة للطفولة</p>
<p>النظر في هيكل البيانات الرئيسية</p>	<p>توجد سياسة منفصلة لليونيسف بشأن إدارة البيانات المالية الرئيسية</p>		
<p>إدراج مبادئ توجيهية لتعزيز ثقافة البيانات في الصندوق</p> <p>التمحور حول الإنسان والشمول</p>	<p>تتطبق المبادئ التوجيهية على جميع البيانات التشغيلية التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مباشرة، أو تُدار نيابة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أو تديرها الجهات الفاعلة الإنسانية في إطار الأنشطة التي ينسقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مختلف الاستجابات.</p> <p>تشير إلى مفهوم مسؤولية البيانات وليس الحوكمة، التي لها دلالات على الامتثال والجزاءات</p> <p>تسلط الضوء على مبادئ مسؤولية البيانات</p> <p>توجد ثقافة استخدام البيانات وتركيز على تعزيز القدرات</p> <p>يوجد نهج قائم على حقوق الإنسان لحوكمة البيانات - يتمحور حول الإنسان ويتسم بالشمول</p>	<p>المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن المسؤولية عن البيانات</p>	<p>4- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية</p>

العناصر المقترحة التي يتعين اعتمادها / النظر فيها في سياسة حوكمة البيانات في الصندوق	وصف سياسات وممارسات حوكمة البيانات	الرابط الشبكي وملخص	كيانات الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية/الكيانات الوطنية
	بوابة للبيانات، بما في ذلك البيانات من المصادر الثانوية		
تحديد نطاق وحدود سياسة حوكمة البيانات في الصندوق	<p>يقتصر نطاق السياسة على المعالجة اليدوية والآلية على حد سواء للبيانات الشخصية للمستفيدين من برنامج الأغذية العالمي والمستفيدين المحتملين. وتتنطبق المبادئ التوجيهية على جميع أنشطة البرامج بغض النظر عن طريقة التوزيع. ولا تتناول المبادئ التوجيهية المعلومات والإحصاءات المجمعة مجهولة المصدر. كما أنها لا تغطي معالجة البيانات الشخصية للموارد البشرية أو المعلومات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية / الشركاء المتفدين أو البائعين أو الموردين.</p> <p>تقرير الأسس الرقمية: يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسخير تحليلات البيانات</p> <p>تحديث الأتمتة والتوصيل</p> <p>تشمل القيادة الرفيعة المستوى (المدير التنفيذي)</p>	<p>دليل برنامج الأغذية العالمي لحماية البيانات الشخصية والخصوصية</p> <p>الأسس الرقمية: التحول الرقمي ومكافحتنا ضد الجوع</p>	5- مبادئ حماية البيانات في برنامج الأغذية العالمي
التركيز على البيانات ذات الصلة بمهمة الصندوق وتحديد نطاق السياسة	تشير فقط إلى "البيانات الصحية" التي تركز على المهمة	مبادئ البيانات في منظمة الصحة العالمية	6- مبادئ البيانات في منظمة الصحة العالمية
الاعتبارات المحتملة للبيانات غير المتعلقة بالصندوق الواردة من الحكومات/وحدات إدارة المشروعات	<p>تشير إلى عمليات مراقبة الطقس والمناخ السياسية تربط بيانات الدول الأعضاء بالبيانات الإجمالية النهائية التي تعالجها المنظمة وتنتشرها</p> <p>تعتمد بشكل كبير على تقديم الدول الأعضاء لبيانات عالية الجودة في الوقت المحدد</p> <p>تتناول أساسا التصدي لتحديات تنسيق مشاركة البيانات من قبل الدول الأعضاء</p>	<p>سياسة بيانات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للقرن الحادي والعشرين</p>	7- سياسة البيانات الموحدة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
مشمولة بنشرة الرئيس PB/2021/15	تغطي جميع أنواع البيانات الشخصية	<p>اللائحة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات</p>	8- اللائحة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات
النظر في التمييز بشكل واضح بين البيانات الشخصية وغير الشخصية وكيفية إدارتها	<p>تركز على البيانات غير الشخصية والمشاركة/النقل لتسهيل زيادة قيمة البيانات غير الشخصية على أقصى حد</p> <p>تشجع على توافر البيانات ونقلها والحصول على البيانات غير الشخصية</p> <p>تركز على الحصول العادل على البيانات واستخدامها</p> <p>تميز بشكل واضح بين البيانات الشخصية وغير الشخصية وكيفية إدارتها</p>	<p>لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن التدفق الحر للبيانات غير الشخصية</p> <p>قانون البيانات في الاتحاد الأوروبي</p> <p>الاستراتيجية الأوروبية بشأن البيانات</p>	لائحة الاتحاد الأوروبي بشأن التدفق الحر للبيانات غير الشخصية

كيانات الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية/الكيانات الوطنية	الرابط الشبكي وملخص	وصف سياسات وممارسات حوكمة البيانات	العناصر المقترحة التي يتعين اعتمادها / النظر فيها في سياسة حوكمة البيانات في الصندوق
9- استراتيجية صندوق النقد الدولي بشأن البيانات والإحصاءات	الاستراتيجية الشاملة بشأن البيانات والإحصاءات في الصندوق في العصر الرقمي	البيانات التشغيلية: تستند مراقبة الصندوق إلى حوار سياسات مصمم خصيصا للظروف المحددة والواقع المحلي لكل بلد عضو. وتحصل الأفرقة القطرية على البيانات التي تستخدمها السلطات لأغراض السياسات ("البيانات التشغيلية") تركز الاستراتيجية على 3 محاور (التكامل والابتكار والذكاء) تتسم بالسرعة في تحديد الاحتياجات من البيانات تتسم بطموح للاستفادة من البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي تسعى أيضا إلى تأمين الحصول السلس على البيانات ومشاركتها داخل صندوق النقد الدولي قابلية أكبر لمقارنة البيانات عبر البلدان تعالج نقاط الضعف في البيانات	النظر في نهج منفصلة لحوكمة البيانات التشغيلية مقابل البيانات الإدارية النظر في كيفية التعامل مع البيانات من المصادر الخارجية، وخاصة الحكومات/وحدات إدارة المشروعات النظر في النهج التي تمكن من الحصول على البيانات وإمكانية العثور عليها داخل الصندوق النظر في نهج لمعالجة نقاط الضعف في البيانات وتحسين جودة البيانات
10- مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	سياسة الحصول على المعلومات	مدرجة كاستثناء غير مشمول: المعلومات الإدارية المؤسسية. لن يجري نشر المعلومات المتعلقة بالنفقات المؤسسية، بما في ذلك العقارات، إلا في حالة وثيقة برنامج الميزانية السنوية للمصرف وكما هو مشار إليه في تقارير الأعمال الربع السنوية. تُنظم سياسة الحصول على المعلومات الخاصة بالبنك الدولي حصول الجمهور على المعلومات، بما في ذلك البيانات	تطبيق نظم مختلفة للحصول على البيانات والكشف عنها - معاملة البيانات الحساسة معاملة خاصة النظر في تنظيم نشر البيانات والكشف عنها بموجب سياسات الكشف الحالية في الصندوق
11- سياسة البنك الدولي - سياسة خصوصية البيانات	السياسة المتعلقة بخصوصية البيانات الشخصية بروتوكول تبادل البيانات واستخدامها، والمعلومات العامة، وتصنيف المعلومات والتحكم فيها (AMS 6.2IA)	البيانات الشخصية: أي معلومات تتعلق بفرد محدد أو يمكن التعرف عليه. تطبيق ممارسة معيارية على حماية البيانات الشخصية يحتوي الهيكل على هيئة حوكمة رفيعة المستوى للبيانات تضم المديرين الإداريين الأربعة - مستوى القيادة تشمل لجنة توجيهية لحوكمة البيانات مؤلفة من 12 نائب رئيس (9 أعضاء و3 مراقبين) يتلقون التوجيهات من هيئة الحوكمة ويديرون التنفيذ تشمل لجننتين مختلفتين للبيانات: واحدة معنية ببيانات التنمية والأخرى معنية بالبيانات المؤسسية تشمل معايير منسقة لتنسيق البيانات وأرشفتها ونشرها؛ وتتواءم مع معايير مبادرة توثيق البيانات؛ ومعايير مفردات كتالوج البيانات لتعزيز قابلية التشغيل البيئي	مشمولة في نشرة الرئيس PB/2021/15 اقترح إشراك القيادات الرفيعة المستوى وكبار المديرين تعزيز استخدام معايير البيانات والبيانات الوصفية بما يتماشى مع المعايير الدولية

كيانات الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية/الكيانات الوطنية	الرابط الشبكي وملخص	وصف سياسات وممارسات حوكمة البيانات	العناصر المقترحة التي يتعين اعتمادها / النظر فيها في سياسة حوكمة البيانات في الصندوق
12- إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحوكمة البيانات	حماية البيانات الشخصية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	البيانات الشخصية	مشمولة في نشرة الرئيس PB/2021/15
13- الاستراتيجية الفيدرالية بشأن البيانات في الولايات المتحدة	الاستراتيجية الفيدرالية بشأن البيانات في الولايات المتحدة	تركز على المساءلة والشفافية تستفيد من البيانات كأصل استراتيجي تحتوي على 10 مبادئ تعمل بمثابة توجيهات وممارسات صالحة لكل زمان (40 هدفا طموحا لمدة 5-10 سنوات) وخطوات للعمل تؤكد على بناء ثقافة تقدر البيانات وتعزز الاستخدام العام للبيانات يسترشد التنفيذ بخطة عمل سنوية وخطوات العمل	تسليط الضوء على أهمية البيانات كأصل استراتيجي من أجل الشفافية والمساءلة - الربط بالمبادرة الدولية لشفافية المعونة النظر في بناء ثقافة استخدام البيانات في الصندوق وضع خطة للعمل في وقت لاحق (النظر في المراحل السنوية عند وضع خطة العمل)
14- الاستراتيجية الوطنية بشأن البيانات في المملكة المتحدة	الاستراتيجية الوطنية بشأن البيانات في المملكة المتحدة	تغطي الاستراتيجية الإدارية والتشغيلية وبيانات المعاملات - وهي بيانات يجري جمعها في عملية تشغيل الخدمات أو الأعمال - بالإضافة إلى البيانات التحليلية والإحصائية.	النظر إلى أي مدى يمكن أن تشمل سياسة الصندوق البيانات الإدارية والتشغيلية على حد سواء، بما في ذلك البيانات المالية.